العدد ( ١٧ )

ثمن النسخة الواحدة نصف قرش صاغ

﴿ السنة الاولى ﴾

تطبع وتنشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكاتبات الاهالي

تكون بعنوان (جريدة الاهالي) او باسم صاحب الامتياز (ا... ...) بمصر

جريدة الاهالي ... المراسلات ... غير ... اجرة البريد ... كانت ... بشؤون عمومية ... ذات ... وتنشر ما يكون ... بشكر وامتنان

لا تنشر الجريده ولا تحفظ رسائل المدح والاطراء ولا ... ما يكون ... وشروطها

... شارع شيخ عبد الله ... عابدين العامرة

الرسائل التلغرافيه تكون باسم ﴿الاهالي﴾

صندوق البوسته نمرة ٢٦٠

# الأهالي ١٣١٢

جريدةٌ اهليةٌ ( سياسيةٌ ) اخباريةٌ اصلاحيةٌ

قيمة الاشتراك لنهاية سنة ١٨٩٤

داخل القطر المصري ٢٥ خارج القطر المصري ٤٠

قيمة الاشتراك تدفع مقدماه او اقساطا شهريه، او الثلث من المحصولات الشتويه والثلثان من المحصولات الصيفيه بحسب رغبة المشتركين التي يبدونها عند الاشتراك

لا ترسل الجريده الا لمن يشير بطلبها

لا تدفع قيمة الاشتراك الا لمن بيده ايصالات من الاداره مهموره بطابع الجمعيه وبامضاء صاحب الامتياز

اجرة نشر الاعلانات تتقرر بالاتفاق مع ادارة الجريده

مصر في يوم الاثنين ٧ جمادى الاولى سنة ١٣١٢ — ٢٥ بابه سنة ١٦١١ — ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤

## ﴿ المستشار الداخلي ﴾

لقد صدر الأمر العالي أول أمس بالغاء مصلحة البوليس وبتعيين المستر غورست مستشارا لنظارة الداخليه الجليله ٠ ولقد نشرته الجريدة الرسميه أمس مع التقرير المرفوع للاعتاب الخديويه من رئيس النظار استصدارا للاوامر الساميه بهذا الالغاء والتعيين ٠ ثم بالنسبه لاهميه ذلك التقرير والأمر الخديوي الصادر بناء عليه ولزوم تخليدهما بصفحات هذه الجريدة قد رأينا موافقة نشرهما بها ٠ وحيث لم يتيسر لنا الاطلاع عليهما الا أمس فقد اكتفينا في هذا العدد باثباتهما على ما فيهما ٠ وفي العدد القادم بمشيئة الله نأتي على ما يبدو لنا من الملحوظات عند مبادلة افكار الاهالي ومعلوماتهم والله ولي الصابرين

## ﴿ بيان مهم لامر أهم ﴾

نعيب خصومنا والعيب فينا
وما لخصومنا عيب سوانا

معنى هذا البيت قد اصبحت في الوقت الحاضر بين الخاصة فضلا عن العامة آيات تسبيحهم وعبارات تمجيدهم بعد ما رسخ في اذهانهم ان مشروع المستشار الداخلي قد تقرر نهائيا واضحى لا مرد له — بحيث تكاد لا تجد اجتماعا في صالة متسعة او في شكمة مشرفة على بستان المنزل — او على ساحته من جهة المدخل — او في حوش البيت — او على الرصيف الذي على بابه — او في فرح او مأتم او في قهوة وما اشبه ذلك من مواطن الاحتفالات العموميه — ومعاهد الاجتماعات الخصوصيه — الا وسائر افراد ذلك المجتمع — يرددون معنى هذا البيت ويتفننون في اساليب النطق به والتعبير عنه — فمن قائل لو لم تكن اعمالنا — لما ساءت احوالنا — وقائل لو اعتدلنا ما انتكبنا وقائل — نحن الذين باعمالنا — خدمنا مقاصد اعدائنا — وسهلنا سبيل التداخل ... التي لا تشير في الظاهر الا لمعنى الشماتة والتشفي — والتي ما هي في الحقيقة الا حسرات تكنها الافئدة وتطويها الجوانح — وزفرات تصعدها الاحساسات وتنشرها الجوارح — من ابرام امر كانت الآمال متجهة لعدم ابرامه والاماني حائمة حول خيبته وسقوط نظامه — ثم لما تقرر الامر وتعالى عن النقض والابرام — عادت الآمال خائبة عودة المقهور — ورجعت من ساحة المسعى رجعة الحارب المكسور — وناهيك بما يطرأ على المغلوب عند كسرته — من التفريق والاختلال في رجعته — وما يستولى عليه من الدهشة والذهول — وتشتيت الفكرة وانحطاط القوة والحول

بحيث لا يبعد ان يصنع ما لا يعيه او انه يتحدث بما لا يدرك معنى من معانيه — كما هو حاصل الآن من التمثل بهذا البيت زعما انه ينطبق على حالتنا الحاضرة كل الانطباق

والاغرب من هذا ان معظم الجرائد بعد ان كانت بالامس تنادى بعدم عدالة هذا المشروع وتطيل القول في ايضاح مضاره ٠ وبيان اسباب عدم عدالته ٠ قد اصبحت اليوم وهي تقول وتكرر باننا بسبب اهمالنا واعمالنا وتصرفات رؤسائنا قد استوجبنا هذا التداخل الاجنبي في شؤوننا ٠ مع ان ارباب الجرائد هم اعظم اطلاعا على مجريات الامور ٠ وخفايا الاحوال والشؤون من سائر طبقات الموظفين على اختلاف درجاتهم ٠ لان اسمى الموظفين مصلحته ٠ بحيث لو ذكر امامه حديث يتعلق بغير شانه لكان من الجائز بل من المحقق ان ذاك الموظف مهما كان لا يعير التفاته لامر لا يعنيه شيء منه وحيث انه لاجل بيان الحقيقة وايضاحها ايضاحا شافيا قد التزمنا بان نبين في هذه السطور الوجيزة بعبارة بسيطة جدا ٠ اولا انواع الاختلال التي يدعون بها الوطنيون الان (فضلا عن المحتلين) بانها متسلطة على اعمال الداخليه — ثانيا بيان ما يترتب على ذلك الاختلال (على فرض وجوده) من انواع المضار ثالثا البحث ولو قليلا فيما اذا كان يوجد بالمصالح الاخرى التي تمتعت من ازمان مديده باصلاحات المحتلين ٠ اعمال مختله واحوال معتله تشابه او تزيد عن ما هو منسوب الى الداخليه املا ٠ رابعا بيان المضار التي ترتب على مثل تلك الاعمال والاحوال ٠ لمعرفة الفرق بين ما يترتب على تصرفات الداخلية المختله وبين ما يترتب على تصرفات بقية المصالح المنتظمه

## ﴿ الداخليه وجرائمها ﴾

ان الجرائم التي ينسبون الداخلية انها مستغرقة في دنسها ملوثة بارجاسها ٠ تنحصر على الغالب في امر واحد ليس الا ٠ الا وهو نظام المشيخات من جهة الرفت والتوقيف والتعيين ولا ينسبون لها جريمة أخرى مطلقا ٠ وكيف يتأتى ان ينسب لها جريمة أخرى ٠ وليس لديها من الاعمال في هذا العهد ما يسوغ لها ان تتصرف فيه بمطلق الحرية هي وفروعها سوى

نعم وان كان يوجد لديها بعض اعمال طفيفة أخرى الا انها فضلاً عن عدم اهميتها فانه لم يأت احد بذكرها ٠ لا من ارباب الجرائد ولا من سواهم عند التنديد على الداخلية وفروعها ٠ ولهذا فقد اهملنا الكلام عليها ٠ حتى يتعرض منتقد اليها

اما مبلغ ما تتهم به الداخلية وولاتها في الاقاليم فهو انهم لاغراض خصوصيه يعزلون شيخا ٠ او يوقفون عن العمل شيخا آخر او يعينون عمدة في بلدة غير اهل للعموديه ٠ ثم ينتحلون لتلك الاغراض اسبابا متعددة ٠ منها الفائدة الماديه ٠ ومنها الوسائط والمحسوبية ٠ ومنها الانتقام لدواعي شخصيه وما اشبه ذلك من الانواع التي يجعلونها اساسا لتشييد تلك الاغراض — ولتفشي تلك العلل والامراض

ونحن مع اعترافنا باعتلال جسم الداخلية في العموم — واختلال نظامها في الفروع — والتسليم بتقدير وجود تلك الاسباب والاعراض — فما الذي يا ترى يترتب على ذلك من الضرر والاذى لعباد الله

### مضار جرائم الداخليه

اهم امر يترتب على جرائم الداخليـة وفروعها . عزل شيخ او عمدة من وظيفته بدون ادنى موجب مع تعيين بدل له بواسطة من الوسائط البادي ذكرها

ولو بحثنا لوجدنا ان اعظم ما يترتب على هذه الجريمة التي هي موضوع التنديد والتعريض . اولاً راحة رجل من عناء الاعمال والاشغال التي تستلزمها عادة اداء الطلبات المر يه ــ وعدم تعريضه للخطرات التي تقتضيها وظيفته ان لم يكن عند مروره ليلا على الدركات لكان عند وقوعـه في شـباك القضايا والمطاعنات . وتوفير ما تقتضيه وظيفته من اكلاف الاسفار والمصاريف الاخرى التي لا محل لذكرها الآن ــ وثانياً تقديم رجل آخر لهذه المتاعب والاخطار بملء الرضا والاختيار . ولو فرضنا ان هذا العمـل لم يتم الا بعـد قضايا ومطاعنات . ورشاوي ومنازعات . لما امكننا ان نقـدر لاتمام هذا العمل اكثر من مايتين جنيه . الربع من هذا المبلغ انفقه المعزول ــ والباقي توسط (اورشي ) به الذي نال متمنـاه وحل محل ذلك المعزول

درجة التناهي والافراط ــ وقدرنا ان ما يخسره الطرفان بسبب ذلك يزيد عن ضعف هـذا المبلغ او ثلاثة اضـعافه ــ لما استطعنا ان نقدر ان هذا المبلغ يؤدى الى انحطاط ثروة اكثر من شخص واحد (وهو المعزول ) اوشخصين وهما المعزول والذي تولى مكانه)

ومهما كان الضرر متسلطنا على احد الطرفين اوعليهما معا ــ فلا يعد ذلك بالشيء العظيم في جانب الاضرار والخسائر الماديه والادبيه المتسلطنة على سائر طبقات الاهالي وعلى الحكومة ايضـا بسبب اعمال وتصرفات المصالح الاخرى التي انعم الدهر عليها بان تكون مرعية بعناية المصلحين وتحت مطلق تصرفاتهم ومتمتعة بمزايا آرائهم وجليل اصلاحاتهم

وليكون كلامنا منزها عن وصمة التعنت او التحامل بريئاً عن عار التشيع الاعمى والانحياز الابكم ــ نقدم لك ايها القاريء من الادلة القاطعة والبراهين الساطعة ما يجعل فؤادك واعيا لما نقول ــ وسمعك صاغيا لكل ما حدثناك وما سنحدثك به بعد الآن (البقية تأتي)

### اذا امتلئت الكاس طفحت

اللهم انا نسألك عونا على موقف مهما فيه من اهوال المشاق واثقال المتاعب . فانه محفوف بعظم انواع المشاكل وسائر صنوف المصاعب . وهو مع كونه موقف شريف مقـدس فانه لايقوى على حر جمره الامن أُوتي صبر الانبياء . وعزم الاولياء . ليلقي سهام اللوم على كل حرف خطه بنفس راضيه بما تقاسيه . ويتحمل طعن التعنيف على كل كلمة سطرها بفؤاد لايعز عليه مايصادفه في سبيل الخدمة العمومية وما يعانيه . لان هذا الموقف كما وصفناه قبـل الآن . موقف خصومه اضعاف اصدقائه . واعداؤه اعلى همـة من همم انصاره واوليائه (ولا حول ولا قوة الا بالله) كيف لا وكل كلمة نكتبها ان وجدت مستحسنا واحدا صادفت الف مستقبح لها ــ مستهزيء بها واهلم جرا

ولقد كنا ولا نزال نشعر بما يعد علينا من الفلطات ويساق الينا من المؤاخذة على الهنوات . التي امتلئت بها اعمدة الجريدة (على ما يزعمون) من عددها الاول لغاية العـدد الماضي ولهـذا العدد الحاضر والتي ستمتليء بها الاعداد القابلة ما دامت هـذه القراء يقرأ غير ما هو مسـطور بين يديه والبعض الآخر يقرأ ما هو مسطور ولكن لايريد ان لا يفهم الا ما هو منقوش في ذهنه بقلم المسموعات . وبالوان الدسائس والاشاعات

ولقد كنا نقابل مثل هذه الاعتراضات بوجه طلق وصدر رحب مع جميل التلطف وحسـن البيان تارة بالمشافهة واخرى بالكتابة ببعض اعداد الجريدة لاعتبار كونها صادرة على اى حال عن غيرة وطنية نشئت من حمـل اى عبارة على محمل لايليق ان يصدر عن شخص وطني يدعي بانه لاغاية له غير خدمة المصلحة الوطنيه ليس الا . وما ذلك الا لما نعهده من ان المعترض لم يدفعه لاعتراضه الا ما تغلب على ذهنه بعد تدبر واجتهاد ــ ولما نعلمه من ان لكل مجتهد نصيب اذا اخطأ ونصيبان اذا اصاب

ولكن ماذا يكون العمـل اليوم حيث نرى الاعـتراض موجها الينا من بعض الافاضل والمعارف ــ على الجملة التي صدرنا بها العـدد الماضي تحت عنوان (تلغراف روتر) المتعلقة بما نقـله البرق عن حزب الاستعمار بباريس حيث ما كاد ذلك العدد ينتشر حتي ابتدأت تتساقط علينا عبارات المعترضين ــ من اخواننا الوطنيين

زاعمين ان هـذه الجملة تجرح احساسات ساداتنا الفرنساويين اللـذين ينتظرون منا معشر الاهالى المصريين كل اخلاص وولاء ومودة وصدق وفاء . بالنظر لكونهم اعداء مثلنا الى الدولة المحتلة . وانه بتعرضنا لما يقضي لجرح احساساتهم نكون قد استوجبنا لسخط الامـة والوطن علينا . ونكون قد تحيزنا لجانب المحتلين

وهو زعم باطل لايذهب اليه ولايعول عليه . الا من كان لايدري مايقول . او من كان لايتصور العلة التي اصابت هيكل الوفاق بيننا وبين المحتلين . والعله التي كانت سببا في معاداة الدولة الفرنساويه الى الدوله المحتلة (ان صح ان بينهما عداوة حقيقة)

اومن كان يريد ان يتحمل لنا فيكل عدد سببا نؤاخذ عليـه بين يدي الامـة والوطن حتى ولو اصـدرناه ورقا خاليا من كل كتابة وتسطير لانه يوجد بين العلتين فرق عظـيم وبون بعـيد اذان الدولة الفرنساويه ان عادت الدولة المحتـلة فانما تعاديها لمصلحة اقتضتها صوالح شعبها وشؤون محافظة على مصالح ابنائها ومن يتوهم غير ذلك فقد غش نفسـه وخان ابناء جنسـه وكذلك مصر ان جافت جزيرة بريطانيا فانما تجافيها لصوالح ابنائها وبلادها وهكذا يجب ان يكون كل وطني مصري اوفرنساوي او حبشي او غيرهم . اذ لايليق بالحر الكريم ان يحب محبة عمياء . ولا ان يوالى موالاة الاغبيا حتى لاينطبق عليـه قول من قال

احب لحبها السودان حتى
احب لحبها سود الكلاب

وسنعود الى الكلام في هذا الموضوع بايضاح واسهاب حتى تنقشع غيوم الاوهام المتلبدة في جو الافهام ــ وندفع عنا لوم اللائمين بسبب جملة او كلمة قلناها في سبيل الحق ــ فعدوها علينا بعض الوطنيين جريمة في شرع الخـدمة الوطنية ــ وهو ما ملأ الكاس حتى طفحت حيث اننا نعتقد ان سكوتنا عن مثل هذه الكلمة هو الجريمة العظمى والخطيئة الكبرى التي لايكفرها صوم ولا صلاة ولا حج ولا اطعام عشرات من المساكين ــ ولهذا فكان اعادة اللائمـة علينا بمقدار درهم بهذا الخصوص ــ يعادل الف قنطار من اللوم على جملة اخرى تكون قابلة للتأويل والتفسير لمعنى آخر لايخلو من على المصلحة الوطنيه كجملة (دستة مستشارين) وكجملة (درنا مع الزمان حيث دار )وان كانت حقيقتها (مع الوطن حيث دار ) وكحكم البرليص الذي اعتبره بعض الافاضل تزلفا للمحتلين وتشيعا لهم ــ وما اشبه ذلك من الجمل التي كانت موضوعاً لتأويل القراء وباعثا الى ملامتنا بسبب الاتيان بها كما سنأتي على بيانه مفصلا في الاعداد القابلة والله ولي التوفيق والسلام

---

لقد اطلعنا بجريدة المؤيد الغراء على ما يأتي فاخترنا نشره بجريدة الاهالي . ان لم يكن تذكرة للقراء فليكن تبصرة لقوم يعقلون

كان الخواجـه (زيحاداه) صاحب الخمارة المشهورة في الازبكية في بلدة (لزقه) من بلاد الشرقيـة له فيها وابور طحين ومنافع أُخرى فتعـدي على شخص من تلك الجهة بالضرب ثم حبسـه ولما علم اخوته بذلك جاؤا اليه وعاملوه بالمثـل والكشف الطبي لم يقرر له علاجا ورفعت القضية للمحكمة الجزئية في (ابو كبير) فحكمت بحبس المتهمين (اخوة المضروب) مدة شهر كامل

ولم يكن يتوهم انه اذا عرض هـذا الحكم على ذي رأي يعيبه من جهة غير كونه شـديدا على المتهمين لصغر ذنبهم . الا ان جريدتي الفاردي الكسندري والبروجريه لم ترتضيا هذا الحكم وشنتا الغارة على المحاكم الاهليـة وقذفتاها من ثمة شاهقة اذ اتهمتاها بالتعصب الديني ولا نرى ما الذي حمل هاتين الجريدتين على ثورتهـما وتوجيه مطاعنهـما غير عامل التعصب الديني والجنسي معا

ونحن لانرد على هاتين الجريدتين اللتين لاتريدان بمثل هذه المطاعن غير تحقير الشعب المصري وقصد السوء به الا بكون القاضي الذي حكم في هذه القضية مسيحيا واسمه جبرائيل افنـدي ناصيف . نقول للمصريين ان يقولوا اليوم ان الحكم شديد وانه لم يدع القاضي الى هذه الشـدة غير كونه مسيحيا كما لم يحمل الجريدتين على التحامل الظاهر الا كون صاحبيهما من جنس ودين الخواجه زيحاداه . ان هذا لهو البلاء المبين

لقد بات في حكم المقرر تعيين مدير المنوفيه وكيلا للداخليه اما محافظة الاسكندرية ومديرية المنوفية فامر التعيين فيهما محصور بين مدير جرجا ومدير قنا وعلى كل الاحوال فانه لا يمضي هذا الاسبوع الا وتكون سائر هذه التعيينات قد تقررت نهائيا

المفتشين الثلاثة

لقد تقرر نهائيا ان يكون المفتشون الثلاثة بنظارة الداخلية من المختلين كولس باشا — وبرش بك — والمستر ولسن من مفتشي البوليس بالوجه البحري — وقد تقرر مبدئيا مزج وظيفتي وكيل المديريه وحكمدار البوليس وجعلهما وظيفة واحده · يعين لها في كل مديريه اما وكيلها او حكمدارها بحسبما تقتضيه الاهليه والاستعداد بدون حصر التعيين في الوكلا دون الحكمدارين وبالعكس — وهو قرار عادل يثمر بالوفاق والاتحاد في كل عمل وعدم الالتفات لصفات التفريق كما كان يقال هذا رجل الاداره وهذا رجل البوليس وما اشبه ذلك وفق الله ولاة الامور الى سبيل الصواب

(مصر لاحد الافاضل وتحت مسؤوليته)

(نظارة المعارف — واهل المعارف)

لقد سمعنا بمزيد الدهشة وعظيم الاستغراب ان نظارة المعارف الجليله قد احالت حضرة الفاضل ابراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم على مجلس التاديب لمحاكمته على الجريمة التي ارتكبها في شرع النظاره المشار اليها — ولقد تعددت الاشاعات وتلونت الروايات جريا على ماهو متبع في مثل هذه الاحوال المهمة والشؤون الغريبة — فمن قائل انه استعمل الغش والتدليس مع النظاره حتى دفعها لمشتري كتب من الخارج لتعليم التلامذة فيها ثم عند تصفح تلك الكتب قد اتضح انها مشحونة بعبارات تحط بكرامة الانبياء وخصوصاً نبينا (عليه الصلاة والسلام) فضلا عن مساسها بالشريعة المطهرة الغراء وتعرضها للمذاهب الاسلامية والمعتقدات المجمع به ومن قائل انه اشار على النظارة بصفته عضوا في لجنتها الاستشاريه بان يجعل طول القامة هو الاساس الوحيد لقبول التلامذه في المدارس الميريه بمعني ان من ارتفعت قامته الى مقدار معين حق عليه القول وصار رفته ولو كان قبل تناوله شهادة الدراسة الثانوية ببضع دقائق — وان النظارة قد تأملت في هذا الرأي ببصرها الحاد — ونظرها البعيد فاتضح لها انه انما يريد لها شرا بهذا الرأي الذي لو اعارته التفاتا وتقبلته قبولا حسنا لاصبحت موضوعا لسخط الامة وسخرية الاجانب (اكثر مما هي عليه الان)

ومن قائل · ما لا يليق نشره بين الجمهور حرصا على شرف النظارة اذا اتضح من التحقيق ان المتهم المومى اليه قد تخلص من هذه الجرائم والصقها على سواه من عاظم رجالها واكابر رؤسائها

ثم بعد سماع كل هذه الاشاعات قد اشتاقت النفس لمعرفة الحقيقة واستجلاء مكنوناتها — فقصدت امس ديوان النظارة وبواسطة احد اصدقائي قد تمحصت على معرفة الباعث الحقيقي لاحالة حضرة البك المومى اليه على لجنة التاديب — وعندها شكرت افضال النظارة واثنيت على رافتها ومرحمتها وعدالتها التي اهدتها اليها اسرار العرفان وانوار العلوم — حيث ان الجريمة التي اجترحها هذا المتهم كانت تقضي باحالته ليس على لجنة التاديب فقط بل على اول جلسة جنائية تنعقد بعد ارتكابه لهذه الجناية متي كان تابعا لنظارة اخرى ظالمة

اما تلك الجناية الكبرى والخطيئة العظمى فهي انه التمس من وكيل النظارة اقالته من عضوية لجنة النظارة الاستشارية وقد قيل ان هذا الالتماس لو تحللت الفاظه وتركبت تركيبا اخر لامكن ان يؤخذ منه تلويحا لا تصريحا ان المستقيل كاد ان يمس احساسات مقام الالتماس مساسا لا يليق صدوره من ارضي الى سماوي او من حقير الى امير — تحيى مصر والحريه — وتحيى مصر والعداله — وتحيى مصر والمساواة وتحيى المعارف والتقدم والعمران

ولقد علمنا ان اللجنه ستنظر اليوم في هذه التهمة وفي تهمة اخرى مماثلة لها صدرت عن احد الاساتذه الانكليز الى المستر دنلوب مفتش النظاره الانكليزي

والمرجو من اعضاء اللجنه ان لا يستعملوا الرأفة مع هذين المتهمين ليكونا عبرة لغيرهما وموجبا لتأدب سواهما والله محيط بما يعمل الظالمون

ومتى صدر الحكم بادرنا بنشره للجمهور تفكهة للقراء والسلام الامضا

محفوظ

﴿المستشار الاحتلالي﴾

هذا هو التقرير الذي رفع للاعتاب الخديوية من رئاسة مجلس النظار وصدر بناء عليه الامر العالي بتعيين المستشار الاحتلالي

(مولاي)

لما قلدتني ذاتكم الفخيمة رئاسة مجلس النظار وجهت جل التفاتي الى سوء حالة الامن في البلاد والى البحث عن الطرق الموصلة لاصلاح تلك الحال على ان هذا الامر كان موضع اهتمامي منذ سنة ١٨٨٤ وقد بينت حينئذ ان منشأ الضرر والارتباك هو وجود ادارة عمومية للبوليس في نظارة الداخلية تعرقل اعمال المديرين وسلطتهم وليس للناظر يد عليها

فقد كان من مقصد مبتكر هذا النظام عقب زمن الحوادث الثوروية اجراء المراقبة اللازمة لمنع الوقوع في مثل تلك الاحوال غير ان تفتيش عموم البوليس مال بمقتضى الحال منذ البدء الى الاستحواذ على ادارتنا الداخلية برمتها اعني على العناصر القائمة بها حياة البلاد فنشأ عن ذلك في النظارة وفي داخلية البلاد تنازع في الاختصاص غير محمود لم تكن نتيجته سوى الاضرار بالامن العام هذا فضلا عن ان التناهي في حصر السلطة هو مغاير لما هو مألوف عندنا كما انه مغاير ايضاً لحفظ النظام اذ ان المديرين قد تعودوا على اخذ المسؤلية على عاتقهم وهذا لا يكون الا اذا كانوا قابضين على سلطة حقيقية وبناء على ذلك فيكون الشرط الاول لاعادة حالة الامن في البلاد الى ما كانت عليه هو الغاء النظام المذكور لمنع تنازع الاختصاص الذي سرى الى اصغر فرع من فروع المصالح

غير انه توصلا لالغاء تفتيش عموم البوليس الذي هو عبارة عن نظام تأسس بصعوبة في مدي العشر سنوات الماضية على جملة اوامر عالية ولوائح كان ينتظر منها ان تكون احسن الوسائل لحفظ الامن العام وضمانة ايضاً على عدم الوقوع في مثل الاضطرابات السالفة قد اضطررت لاعطاء الضمانة التي تقتضيها حالتنا

واني ارى ان المقترحات التي تقدمت في هذا الشان لو قبلت على علاتها لما كانت تفي عند تنفيذها بالغرض المطلوب غير ان قبولها مقرونا بالغاء نظام البوليس الحالي يترتب عليه التوفيق بين جميع الصوالح مع اعادة الهدو والسكينة الى البلاد فضلاً عن الرجوع الى ماهو مألوف عندنا اعني ان كل مدير يصبح مسؤلاً عن الامن في مديريته ويحافظ عليه بمعاونة مشائخ البلاد الذين تعاد اليهم سلطتهم بعد وضعها تحت روابط مقررة الامر الذي يعود بالنفع العميم على عموم الادارة اما اهم اوجه هذا الاصلاح فهو الغاء تفتيش عموم البوليس مع نظامه الحالي

الغاء مفتشي البوليس المعينين في المديريات وايجاد ثلاث وظائف معاونين بنظارة الداخلية يكلفون بالقيام بالتحقيقات او المأموريات التي يندبهم اليها الناظر كما كان ذلك جاريا من قبل

تعيين مستشار بنظارة الداخلية بصفة موظف مصري لا يكون له ادني اختصاص تنفيذي ولا يكون له علاقة الا بالناظر واليه يرجع فيما يريد الوقوف عليه من الاستعلامات هذه هي الاسباب التي بنيت عليها تقريري الخصوصي الذي تشرفت برفعه الى سدتكم العلية وبما ان جنابكم السامي قد تفضل بالمصادقة فلذلك ارفع لمقامكم السامي مشروع الامر العالي المرفق بهذا لتكرموا بتشريفه بالتوقيع المنيف

هذا واني لولي النعم العبد الخاضع والمخلص المتواضع (نوبار)

ترجمة امر عال

﴿نحن خديوي مصر﴾

بناء على ماعرضه علينا ناظر الداخليه وبعد موافقة راى مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة الاولى) الغي نظام البوليس الحالي والغيت ايضاً وظيفة مفتش عموم البوليس

(المادة الثانية) عين مونسيو عورست مستشارا بنظارة الداخلية

(المادة الثالثة) يصدر ناظر الداخلية قراراً بعد مصادقة مجلس النظار عليه يحدد فيه النظام الجديد لمصالح حفظ الامن العام والاجراآت الوقتية التي يترآى اتخاذها

(المادة الرابعة) على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤

﴿عباس حلمي﴾

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(نوبار)

(الاهالي) مبارك يا الفندم — خاتمة خير ...

## ﴿ ترجمة كتاب مصر واوربا ﴾

### ﴿ تابع ماقبله ﴾

اما امانة المصريين المسلمين من ذوي اليسار والمقدرة فلا يمكن ان تكون بوجه من الوجوه موضوعاً للشك والارتياب ولذلك نضرب عن الكلام فيها صفحاً وننتقل الى ذكر الامانة عند الفلاحين فنقول ان التجربة قد دلت دلالة صريحة على ان الفلاحين قد شبوا بسذاجتهم الفطريه وحسن طويتهم الغريزيه على الصدق والامانة وعدم نقض العهود والمواثيق كانهم جبلوا على الاعتراف بما عليهم من الديون لاربابها مهما استعمل هؤلاء معهم من طرق الخسف والاجحاف فلا يندهش القارئ اذاً من عدم تلفظهم بالكذب أمام المحاكم المختلطة التي يعتبرون الحاضرين فيها من قضاة وكتبة اعداء لهم يحثون على تأييد صالح ابناء جلدتهم ولو لم يكن لهم الحق في مدعياتهم والذي شاهدناه منهم امام تلك المحاكم انهم لايتأخرون عن الاعتراف بمطابقة بصمة اختامهم المطبوعة على السندات والكمبيالات والتصريح بان هذا هو المبلغ الذي يستحق دفعه في هذا الميعاد مع عدم المعارضة في انه لم يستلم الا كذا من المبلغ المشار اليه وان الباقي عبارة عن الربا الفاحش الذي اقرضه به المقرض الغادر · وقد اتضح في احدى جلسات المحاكم المختلطة ان احد المرابين اقرض احد الفلاحين مبلغا بفوائد قدرها ١٢ في المائة شهريا فسأل القاضي الفلاح كيف ترضى بهذا الربا الفاحش ولماذا لم تعارض فيه كما يسمح لك القانون فاجابه اني رضيت بالنظر لشدة اضطراري في ذلك الحين للنقود ولا يسعني الآن ان ارفض ماقبلته برضاي وحريتي قبل

والمصريون المسلمون وان كانوا مثال التقوى والامانة والصلاح في علاقاتهم الخصوصيه فانهم ليسوا كذلك في علاقاتهم واحوالهم العمومية ودليل ذلك ان للمحسوبية والبخشيش سلطان قوي وسيطرة ظاهرة في دوائر الادارة والقضاء بمصالح الحكومة جميعها

نعم ان الحكومة تركية وغالب مستخدميها من الرؤساء والمرؤسين من الاتراك ولكن هل اذا فوض الحل والعقد في الحكومة لموظفين من المصريين بين رؤساء ومرؤسين يتحسن السير في الحكومة ويتم النظام فيها

ان الاجابة على هذا السؤال غاية في الصعوبة اذ من البديهي ان داء الرشوة اصبح اليوم من الادواء الدوية التي يصعب استئصالها من عادات المصريين المسلمين اذا كانوا مستخدمين في وظائف عمومية او غير عمومية تسمح لهم بالتطلع لاكتساب النقود الواردة على سبيل الرشوة · واقرب الوظائف التي تمكن القائم بها من استنزاف الاموال هي وظائف الجباية ولنشرح لك حالة الجباية في عهد الخديو السابق اسماعيل باشا ووزير ماليته المشهور في ذلك العهد باسم المفتش وهي كان مدير الاقليم يؤدي الى وزير المالية المبالغ المخصوصة لخزائن الحكومة والتي يريد الخديو الاختصاص بها سرا غير مرتباته والتي يتمكن ذلك الوزير من اختلاسها لنفسه وبالطبع قبل ان يؤدي المدير هذه المبالغ لمرسلها اليهم كان يحجز شيئاً لمصلحته الخصوصية ويسبقه في هذا السبيل مأمورو المراكز ووكلاء المديريات والمعاونون

والتمكن من الاختلاس غاية في السهولة لأن القوانين في ذلك الحين كانت مبهمة للغاية فساعدت مأموري التحصيل على مطالبة الفلاح باكثر مما ينبغي له ان يدفعه في الحقيقة

وسبب تلك السهولة هو ان الحكومة كانت لاتعطي للفلاح سندا يثبت انها استلمت منه فوق ماهو مدان به لها وهو لايطالبها بشيء من هذا القبيل خشية الاستبداد والمحسوبية اللذين كانا اذ ذاك شعار الحكومة المصرية

وليس هذا هو الاسلوب الوحيد لامتصاص ثروة الفلاح بل هناك ضروب واساليب متعددة منها ان المنوط بهم اجراء عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة مقابل مبلغ باهظ كانوا لايقومون قط بتعهداتهم من اتقان هذا العمل وما ذلك الا انهم ضنوا بالنقود ومالوا الى الاختصاص بها بل الى اختلاسها لايصيخون سمعهم الى تبكيت الضمير وحساب الذمة ومنها ان الموظف الموكول اليه توزيع الاعمال على المقاولين كان لايفوض الى احد هؤلاء عملا من اعمال الحكومة الا اذا استولى منه على مبلغ وافر لنفسه كي يكون حقيقا بمساعدته في كل زمان ومكان ومنها ان الموظفين المعهود اليهم صرف مبالغ من النقود لغيرهم من المستخدمين او ارباب المعاشات اوذوي العلاقات بالحكومة المصرية لابد ان يحجزوا من هاتيك المبالغ جزءا ولو يكن صغيرا معتقدين ان حجز هذا الجزء انما هو حق يجب اداؤه للبخشيش ذي الجاه الرفيع والمقام المنيع ويسوغ اولئك المستخدمون الحجز اما بايهام صاحب المال انه رسم من الرسوم المفروضه او يؤجل الدفع من يوم الى آخر معتذرا تارة بخلو الخزينة من النقود وطورا بفقد مفتاحها او بضياع الوصل وحينا بسفر المستخدم المنوط بالدفع وآونة بانه مشتغل بالصلاة أو الغداء أو ان الساعة المحددة للدفع قد مضت — وتلقاء هذه المعاذير التي لا بداية ولا نهاية لها يضطر صاحب المال أن يعرض جزءا منه لذلك الموظف الخبيث لكي ينجز له أمره ويقضي حاجته

والتأجيل للغد وبعد الغد من احسن الاساليب واوفق الضروب لتأييد شوكة البخشيش وتوطيد دعائم سلطانه ولذلك ترى اغلب الموظفين لايعولون الا عليه في نوال مآربهم وبلوغ غاياتهم وما من وظيفة خالية في الحكومة الا ويستلزم التعيين فيها اما الوساطة من ذي مقام رفيع وهي المحسوبية او بذل الدنانير مباشرة وفي كلا الحالين يضطر الباحث عن الفائده لدفع المبالغ الباهظة

وللبخشيش النفوذ الاكبر في دائرة القضاء لان القضاة ماعدا القليل منهم يقبلون الرشوة والشهود يؤدون الشهادة زورا وبهتانا في صالح من يراقيهم بالنقد والعقلاء من المصريين المسلمين يعترفون بوجود هذا الخلل الفاضح ويكترث الحكومه لتراخيها عن اصلاحه اما شهود الزور فلا يتكبد صاحب القضية ادنى مشقة للبحث عليهم فهم يطوفون على الدوام حول المحاكم ويقفون على ابوابها مستعدين لتلبية كل وارد من الناس مادام يبرز له الاصفر الرنان ويظهر ان القضاة لايهتمون بالشهود ولا يعلقون ادنى اهمية بما اذا كانوا شهدوا حقيقة الحال املا

ولا يظن القارئ اننا بالاستطالة في موضوع الرشوة نرمي المصريين بعيب خاص بهم دون غيرهم من امم المسكونة فان من طالع تاريخ الدول الاروبية ايام النظام القديم تاخذه الدهشة ويعروه الانذهال مما كان للبخشيش في تلك الازمان من ارتفاع الصوت ونفوذ الكلمة حتي انه كان لاتقضي حاجة الا اذا كان البخشيش دليلها ورائدها في ظلمات المطامع اما كان ارباب القضايا في ذلك العهد يدافعون عن انفسهم بتقديم ادلة وبراهين من الذهب والفضة

ويقال ان القضاة في اوربا الآن لايعرفون الرشوة الا بالاسم ولكن هل يعتقد عاقل وقد صارت اغلب الحكومات نيابية تلد كل يوم وزارة زائلة اعضاؤها اناس غاية في الغباوة والجهل ان الموظفين والمفتشين وباقي المستخدمين بالوزارات لايكونون مثل رؤسائهم في هاته الصفات المذمومة ومثلهم ايضا في نوال المكافآت مقابل تعيين مترشح لوظيفة دون مترشح آخر هو احق بها واجدر اومنح متعهد دون آخر الامتياز والاختصاص بفوائد مشروع جديد اوالتغاضي عن المراقبة التي لاجلها تنقده الحكومة الراتب الباهظ

واذا تامل الانسان في احوال اوربا ومجرياتها يجد ان الرجال فيها سواء كانوا من ارباب الوظائف او من غيرهم لايراعون قط الاقتصاد في الاموال العمومية بل يسرفون فيها اسرافا يطابق شهواتهم ومطامعهم ويجد ان غالب نسائها يستخدمن انفسهن في تهريب المتاع والبهار المضروبة عليهما الرسوم الثقيلة والمكوس الباهظة · فاذا كان هذا هو حال اوربا مع ارتقائها الى ذروة التمدن واختصاصها بزعامة تهذيب الشرق وتمدينه فكيف تكون حالها اذا فرضنا ان نظامات مصر وتركيا هي نظاماتها وحكومتها هي حكومتها (البقية تأتي)

﴿ طبعت بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها ﴾
﴿ صاحب امتياز الجريدة ﴾
﴿ اسماعيل اباظه ﴾